

"تطور التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة الهند -"

"The development of financial technology and its role in promoting financial inclusion- India's case study -"

قيمش خولة¹

¹ جامعة سطيف 1 (الجزائر)، khaoula.kimeche@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2023/01/26

تاريخ القبول: 2022/11/14

تاريخ الاستلام: 2022/10/17

ملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات المطبقة في تعزيز الشمول المالي، مع تبيان الدور الذي يمكن ان تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، فمن خلال دراسة تجربة دولة الهند و التي تعتبر من التجارب الناجحة و الرائدة في مجال الشمول المالي، ويعد تطبيق الإستراتيجية المسطرة من طرف الحكومة الهندية في 28 اوت 2014، والتي من خلالها انشأت الحكومة الهندية حوالي 10 ملايين حساب مصرفي من اليوم الأول من إطلاقها، تم التأكيد على الدور الريادي لشركات التكنولوجيا المالية في تحقيق ذلك، سواء فيما يخص جانب المعاملات المالية او برامج الرقمنة التي تم إطلاقها، وهو ما سهل لكل مواطن هندي من امكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية، وإتمام عمليات الدفع رقميا ..

كلمات مفتاحية: الخدمات المالية، التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الهند .

تصنيفات JEL : G29 , Q39

Abstract:

Through this study, we attempt to highlight the most important strategies applied in promoting financial inclusion, in addition to demonstrate the role that fintech can play in promoting financial inclusion By examining India experience, which is one of the successful and leading experiences in financial inclusion, after the application of India's government controlled strategy on 28 OT 2014, where the Indian government have established about 10 million bank accounts in the first day of its launch, the leading role of financial technology companies was emphasized, Both the financial transaction aspect and the digitization programmes launched, which has made it easier for every Indian citizen to access banking services and to complete payments digitally.

Keywords: :financial services, Financial Technology, Financial inclusion, india

JEL Classification Codes: ,G29 Q39

المؤلف المراسل: قيمش خولة: khaoula.kimeche@univ-setif.dz .

1. مقدمة:

في السنوات الأخيرة لعبت الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية الدور الأكبر في تقدم الحلول الرقمية خاصة في مجال التمويل وهو ما عزز من إمكانية حصول المستهلكين على العديد من الخدمات في مجال المدفوعات و الإقراض و التأمين و الادخار وكذا الاستثمار، وفي ظل هذا التطور والانتشار السريع للتكنولوجيا المالية، نجد ان العديد من الدول تسعى لتحسين بيئة أعمالها وهذا سعيها منها لزيادة الشمول المالي بها، حيث يضمن من خلاله الوصول إلى الخدمات المالية المبتكرة بالجوودة المطلوبة وبالتكلفة القليلة، ونظرا للتربط الواقع بين أهمية التكنولوجيا المالية وهدف الشمول المالي، فقد تبنت العديد من الدول استراتيجيات واضحة المعالم لتحقيق أهداف الشمول المالي في إطار تبني التكنولوجيا المالية ، وعليه من خلال هذه الدراسة سنقوم بدراسة احد هذه التجارب وهي التجربة الهندية مع التركيز على الإستراتيجية المطبقة من طرف الحكومة الهندية للنهوض بهذه الصناعة .

1.1 الاشكالية:

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الهند؟

2.1 فرضية الدراسة:

ولمعالجة الاشكالية المطروحة ارتأينا طرح الفرضية التالية:

تلعب التكنولوجيا المالية دور كبير في تعزيز الشمول المالي في الهند من خلال تسهيل العمليات المالية وجعلها متاحة لأكبر شريحة من المتعاملين الماليين.

3.1 اهداف البحث:

- العمل على بلورة أهم المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا المالية و الشمول المالي ؛
- الوقوف على أهم التطورات الخاصة بالاستثمار في التكنولوجيا المالية في العالم بصفة عامة و العالم العربي بصفة خاصة ؛
- الوقوف على أهم مساهمات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال دراسة التجربة الهندية؛

4.1 منهجية البحث:

اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه أكثر ملاءمة لموضوع الدراسة، وهذا لوصف المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا المالية و الشمول المالي، مع تحليل البيانات و المؤشرات المتعلقة بالدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي من خلال دراسة التجربة الهندية .

2. مدخل مفاهيمي حول التكنولوجيا المالية وواقعها العالمي:

لاقت التكنولوجيا المالية اهتماما كبيرا وواسعا على المستوى العالمي و العربي نظرا لما أصبح ينظر لها في كونها الدعامة الرئيسية في تعزيز الشمول المالي، وفيما يأتي سنتناول أهم المفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا المالية وواقعها عالميا.

1.2 مدخل مفاهيمي حول التكنولوجيا المالية ومجالاتها:

1.2.2 تعريف التكنولوجيا المالية:

تعريف مجلس الاستقرار المالي " هي ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث منتجات عمل أو منتجات جديدة ولها اثر ملموس على الأسواق و المؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية" (السرطاوي، 2020، صفحة 25،26)

و حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن " التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن و الخدمات المالية مثل تحويل الأموال وبتديل العملات وحسابات نسبة الفائدة و الأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية " (فلاق و شارفي، 2020، صفحة 302)

فمصطلح **fintech** يشير لكل مؤسسة تتدخل في هذا المجال من اجل اقتراح على عملائها حولا تكنولوجية مبدعة أو ابتكاره فهي شركات **start-up**, (بن علقمة ، 2018، صفحة 89) التي تسعى إلى إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة معتبرة ضمن الأسواق القائمة، من اجل ذلك

قد تعتمد على التعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات التقليديين. (عماني و حمدوش، 2017، صفحة 393)

2.2.2 مجالات استخدام التكنولوجيا المالية

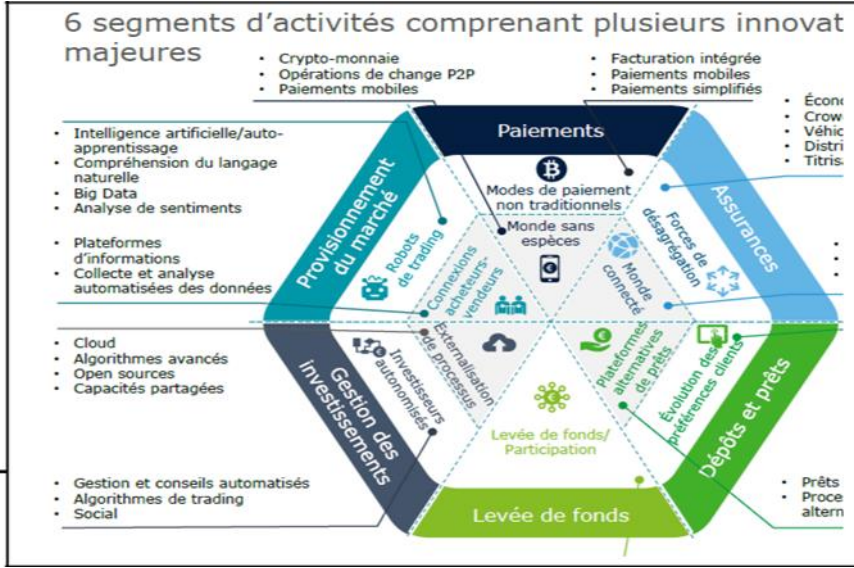
تقدم الشركات الناشئة مجموعة كبيرة من الخدمات إلى القطاع الخاص والشركات من القطاع الحكومي حيث تتمثل أهم القطاعات التي تالي تسلكها التكنولوجيا المالية فيما يلي:

• قطاع المدفوعات وهو القطاع الأكثر تقدماً، فالشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الانترنت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الالكترونية وغيرها.

• قطاع الاقتراض يشمل الشركات التي تقدم خدمات التمويل الجماعي وتدوير المال والإقراض المباشر ومنصات مقارنة القروض.

• بالإضافة إلى تقديم خدمات تحويل الأموال عبر العالم وإدارة التأمين وحلول التأمين و الخدمات القائمة على سلسلة البلوكات الرقمية مثل العملات الرقمية المشفرة. (بنية و عليوش قريوع، 2018، صفحة 40) و يمكن توضيح مجالات التكنولوجيا المالية من خلال الشكل التالي (l'emergence des :fintech,les differentes facettes d'une transformation, 2016, p. 5)

الشكل رقم 1: مجالات التكنولوجيا المالية .



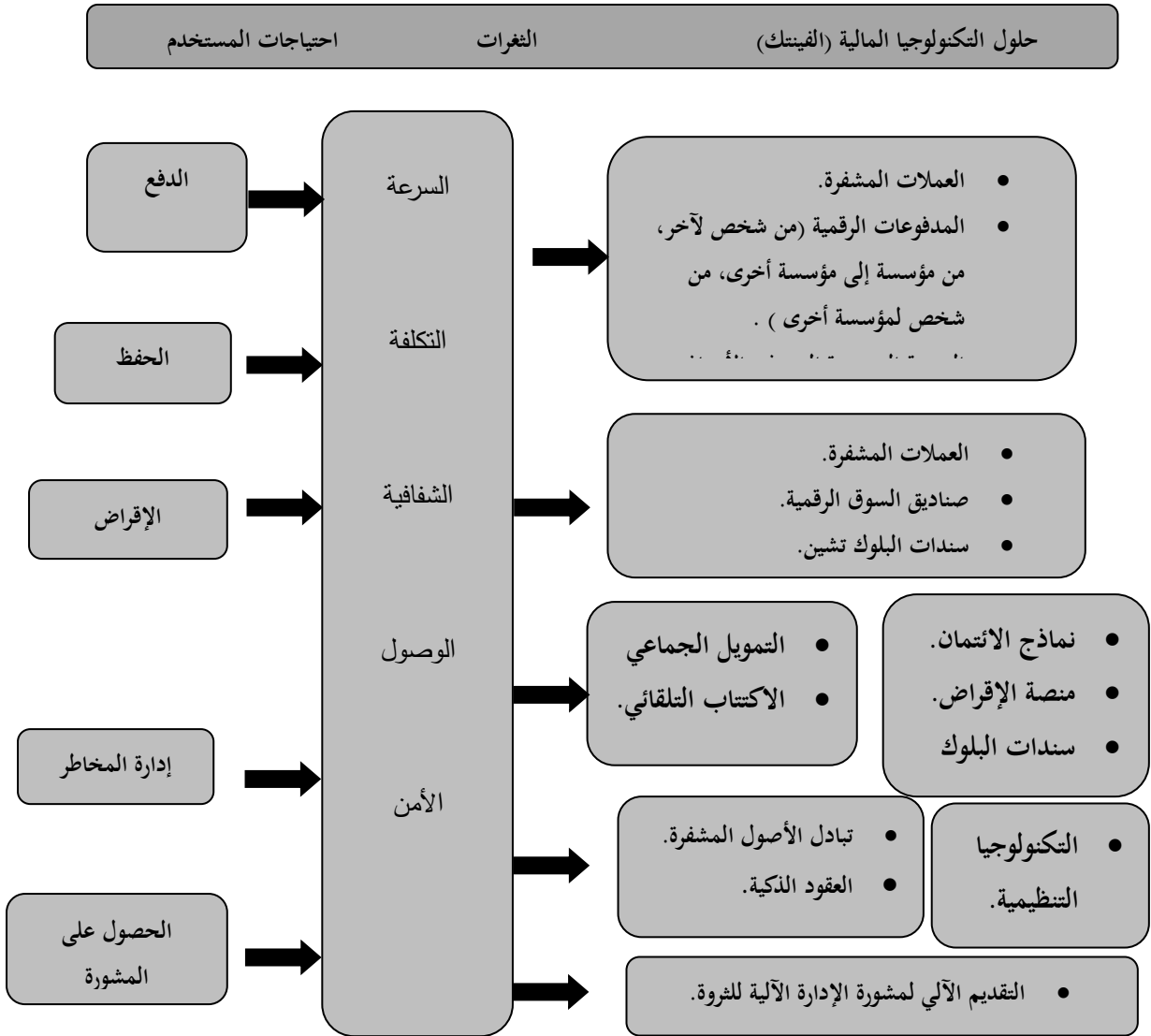
Source : Deloitte, l'émergence des Fintech, les différentes facettes d'une transformation, 2016, p :5.

3.2.2 أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا المالية .

ساهم تكنولوجيا "فينتك" في القضاء على عادات التمويل القديمة المتعلقة ببدء عمل تجاري على سبيل المثال، والتي تقتضي اتجاه المستثمر نحو البنك المحلي الخاص وتقديم طلب الحصول على قرض، كما أنها تبطل العادات المتعلقة بقبول بطاقات الائتمان من جانب الشركات، والتي كانت تتطلب حساباً مع مزود ائتماني كبير، فشركات التكنولوجيا المالية بحثت عن حلول للمشاكل المالية المتعلقة بالمستثمرين خارج الأنظمة المالية والمقدين بملياري فرد حول العالم، و 39 مليون فرد داخل الولايات المتحدة. أما باستخدام التكنولوجيا المالية فالتمويل يعتبر عملاً جماعياً أو الدفع عبر الهاتف المحمول، خدمات تحويل الأموال هي ثورة في الطريقة التي تبدأ بها الشركات الصغيرة، وقبول المدفوعات ثم انتشارها عالمياً، فهي بالتالي تسهل عمليات بدء الأعمال التجارية، والتمويل الجماعي هو جمع سريع للمال وتكلفة زهيدة في جميع أنحاء العالم، والذي كان من المستحيل أن يتم قبل ذلك، فهي تقصر الجدول الزمني لبدء أعمال الشركات من

اجتماعات تستمر عدة أشهر إلى أسابيع قليلة، فهي تسهل عملية العثور على رأس المال اللازم لبدء عملية التشغيل. (حمدي و اوقاسم، 2019، صفحة 403،404) وعليه يمكن توضيح هذه الأسباب من خلال الشكل الموالي (world bank group, 2019, p. 10):

الشكل رقم 2: التكنولوجيا المالية تحول الصناعة المالية.

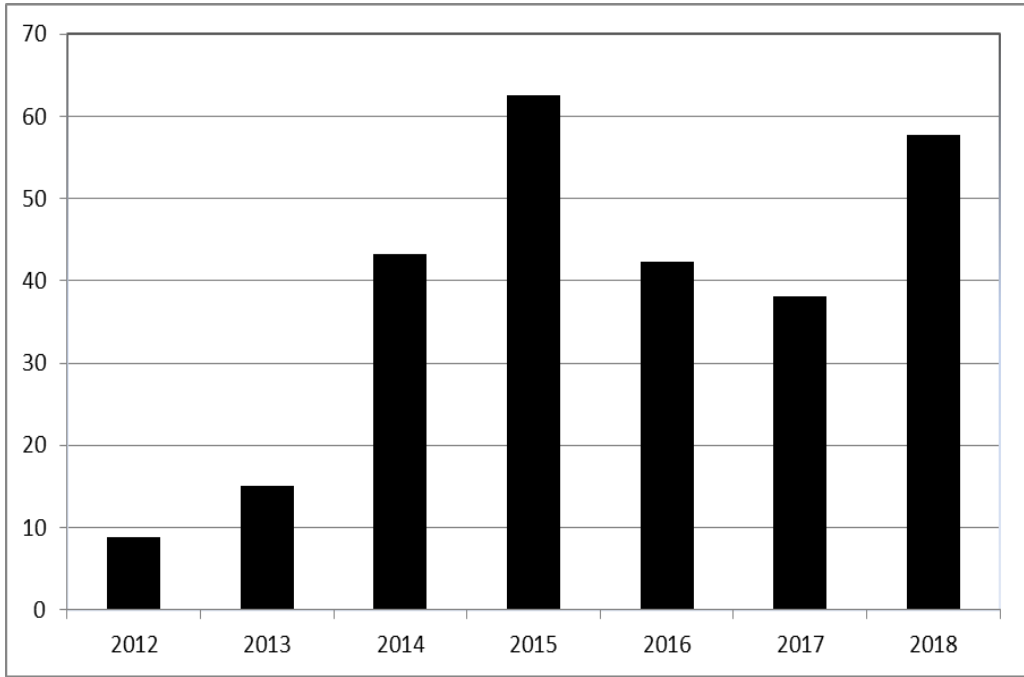


Source :fintech driving financial inclusion :recent developments, world bank group, annual conference of the Cambridge centre for alternative :transforming .alternative finance :innovation, trust and impact, July 2019,p :10

2.2 واقع التكنولوجيا المالية في العالم:

شهد الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية زيادة كبيرة خلال الفترة من 2012 إلى 2018 حيث ارتفعت قيمة إجمالي الاستثمارات العالمية في شركات التكنولوجيا المالية من 8 مليون دولار سنة 2012 إلى 43 مليون دولار سنة 2014 و 62 مليون دولار سنة 2015، وفي سنة 2018 سجلت قيمة إجمالي الاستثمارات العالمية في شركات التكنولوجيا المالية بحوالي 57 مليون دولار وهو ما يوضحه الشكل التالي (kalaitzakis, 2019, p. 44):

الشكل رقم 3 : نشاط الاستثمار العالمي في شركات التكنولوجيا المالية من 2012 إلى 2018.



source : antonios kalaitzakis, the evolution of banking: from retail to mobile banks and fintech facolta'di economiac.l. in economia e gestione delle imprese, 1universita' telematica internazionale uninettuno , 2019,p :44

3. الإطار النظري للشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه.:

1.3 نشأة ومفهوم الشمول المالي :

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام 1993، في دراسة ليشون وثرث (Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا ، تناول فيها اثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، وفي عام 1999 استعمل مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. (العباس، رسول، و بلعباس، 2019، صفحة 213) و تعدد المصطلحات و المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي ، ويأتي هذا التعدد نتيجة المدارس الفكرية التي تتبنى تلك المفاهيم ، فلقد قام صندوق النقد العربي بتعريف الشمول المالي على انه " إتاحة واستخدام كافة الخدمات لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية و التوفير خدمات الدفع و التحويل ، خدمات التامين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف مرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية". (ابو العز ، 2021، صفحة 347) كما عرفته مجموعة العشرين (G20) و التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على انه " الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز الوصول واستخدام كافة فئات المجتمع ، وما يشمل الفئات المهمشة و الميسورة للخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم ، وان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف ، وبتكاليف معقولة " (معهد الدراسات المصرفية ، 2016، صفحة 15،16). كما يعرف على انه " تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة مناسبة للفئات المحرومة وذات الدخل المنخفض ". (غالي ، 2019، صفحة 212)

2.3 أهداف الشمول المالي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات و المنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية و كيفية الحصول عليها و الاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية؛

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر و النمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة و المتوسطة جدا من الاستثمار و التوسع ؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء و الرفاه الاقتصادي؛ (شني و بن لخصر، 2018، صفحة 109)

3.3 أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

1.3.3 الوصول إلى الخدمات المالية:

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية ، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح و استخدام حساب مصرفي ؛

2.3.3 استخدام الخدمات المالية :

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي ، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية و الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام و تواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. (فلاق و شاري، 2020، صفحة 307)

3.3.3 جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث انه على مدى ال15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وهو بعد غير واضح حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة و نوعية الخدمات المالية (تكلفة ، و عي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك و الكفالات المالية، شفافية المنافسة بالإضافة إلى عوامل أخرى. (جازية ، 2020، صفحة 102)

أما فيما يخص مؤشرات قياس الشمول المالي فقد انشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي تتضمن عرض مؤشر الاشتغال المالي العالمي الجديد ، والذي يستخدم لقياس مستوى استخدام آلاف

الأفراد البالغين للخدمات المالية و المصرفية، ويعد مؤشر الاشتغال المالي العالمي مصدر البيانات العالمي الذي يمكن من خلاله إجراء مقارنة دولية وإقليمية، وقد طرح البنك الدولي بيانات الشمول المالي في سنة 2011 وسنة 2014 و 2017، وتتم مقارنة الدول وفق مؤشرات الشمول المالي لمعرفة قدرتها على تحقيق الشمول المالي وتطوره (توفيق النعيمي زهران، صفحة 259) و المتمثلة في المؤشرات الآتية في الجدول أدناه (سيد اعمر و بن عبد الفتاح ، 2020، صفحة 66،67):

الجدول 1: مؤشرات قياس الشمول المالي .

المعيار	مؤشرات قياسه
الوصول للخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأ حسب الوحدة الإدارية ؛ - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم ؛ - حساب النقود الالكترونية ؛
استخدام الخدمات المالية	- نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة؛ - نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي واحد بشكل دائم / أو نوع واحد كحساب وديعة منتظم ؛ - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان/نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت/عدد معاملات الدفع عبر الهاتف/عدد سياسات التامين لكل
جودة الخدمات المالية	- الشفافية : نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية القرن المالي؛ - حماية المستهلك: مدى وجود قوانين وأنظمة لضمان حقوق المستهلك وحمايته وإمكانية اللجوء للعدالة لحل المشاكل المالية ؛ - الراحة و السهولة: يقيس هذا المؤشر نسبة العملاء حول سهولة الوصول /او عدم الراحة وسهولة استخدام الخدمات المالية ؛ - التكيف المالي: يقيس نسبة البالغين الذين لديهم معارف مالية وقدرتهم على التخطيط / إعداد

المصدر: سيد اعمر زهرة و بن عبد الفتاح دحمان ، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي ، مجلة التكامل الاقتصادي ، جامعة احمد دراية - ادرار، الجزائر، العدد 1، مارس 2020، ص ص 66-67.

4. التجربة الهندية في تعزيز الشمول المالي من خلال تفعيل التكنولوجيا المالية.

1.4 واقع التكنولوجيا المالية في الهند.

تعتبر سوق التكنولوجيا المالية الهندية من أسرع أسواق التكنولوجيا المالية نمواً في العالم ، واليوم يوجد أكثر من 2,100 شركة تكنولوجيا مالية في الهند.

-من المقرر أن تنمو قيمة معاملات التكنولوجيا المالية من 66 مليار دولار أمريكي في سنة 2019 إلى 138 دولار أمريكي في سنة 2023 ، في ظل سعر صرف 20. %

-شهدت صناعة التكنولوجيا المالية المحلية استثمارات تراكمية بلغت أكثر من 10 مليار دولار أمريكي منذ 2016 .

- يضم النظام الايكولوجي للتكنولوجيا المالية الهندية مجموعة واسعة من المجالات من بينها المدفوعات ،

الإقراض ، التكنولوجيا الصحية ، إدارة الشؤون المالية الشخصية ، التأمين التقني ، التنظيم التقني ؛

(investindia)

وتعد الهند من بين أسواق التكنولوجيا المالية الأسرع نمواً في العالم ، حيث حصلت الهند إلى جانب الصين

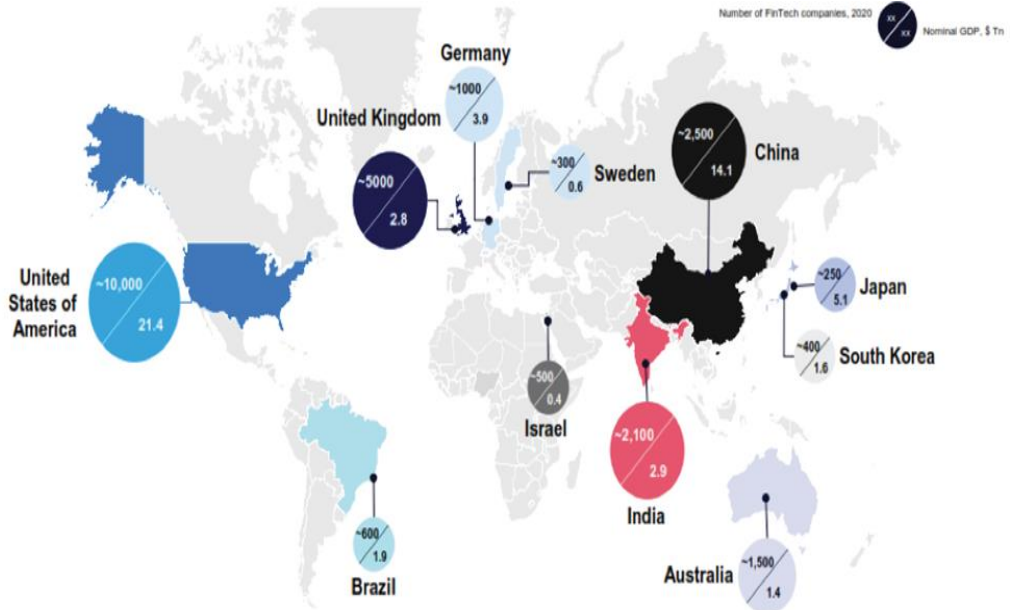
على أعلى معدل تبني للتكنولوجيا المالية عالمياً بما نسبته 87% من بين جميع الأسواق الناشئة في العالم

، وتمتلك أعلى أنشطة الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا (بلقطة، صلاح ، و بجيت ، 2021 ،

صفحة 444) ، وهو ما يوضحه الشكل أدناه (fintech industry in india future of

:financial services, 2020, p. 5)

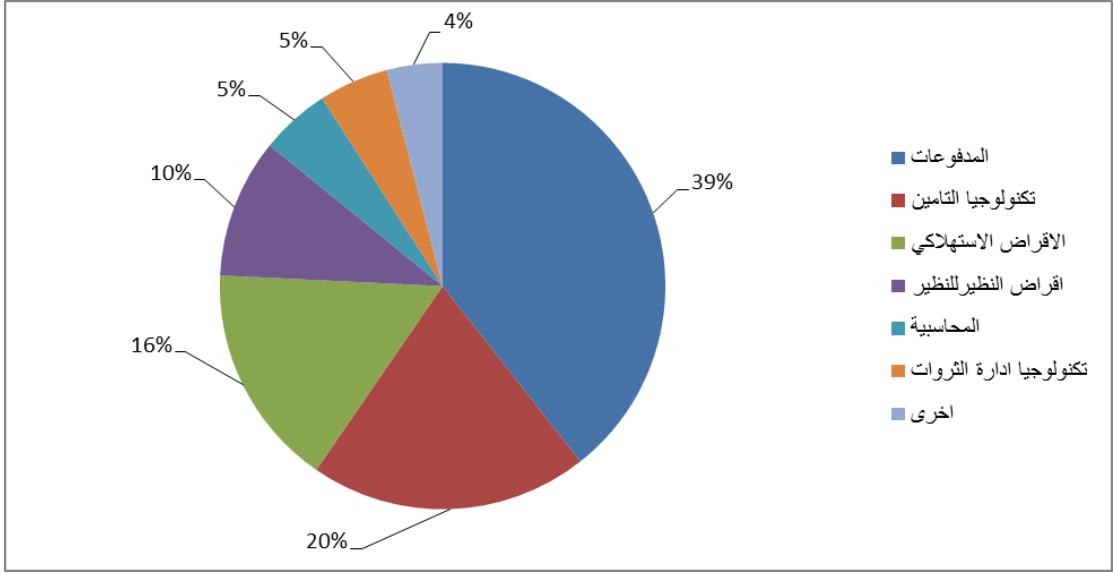
الشكل رقم 4 : الهند هي واحدة من أكبر أسواق التكنولوجيا المالية في العالم.



Source :fintech industry in india future of financial services,february 2020, p :05.

تقدم الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في الهند مجموعة واسعة من الخدمات المالية، حيث نجد من أهم القطاعات المستهدفة قطاع المدفوعات والذي يعتبر من القطاعات الأكثر تقدماً بما نسبته 39%، في حين تشكل استثمارات شركات التكنولوجيا المالية في قطاع التأمين ما نسبته 20% من إجمالي الاستثمارات، أما نسبة الاستثمارات في قطاع الإقراض الاستهلاكي والإقراض نظير لنظير ما نسبته 16% و 10% على التوالي، أما الاستثمارات في مجال المحاسبية فكانت بنسبة 5% من إجمالي الاستثمارات، و الشكل التالي يوضح ذلك (india financial inclusion insights from kantar, 2021):

الشكل رقم 5 : التمويل في قطاع التكنولوجيا المالية لسنة 2020.



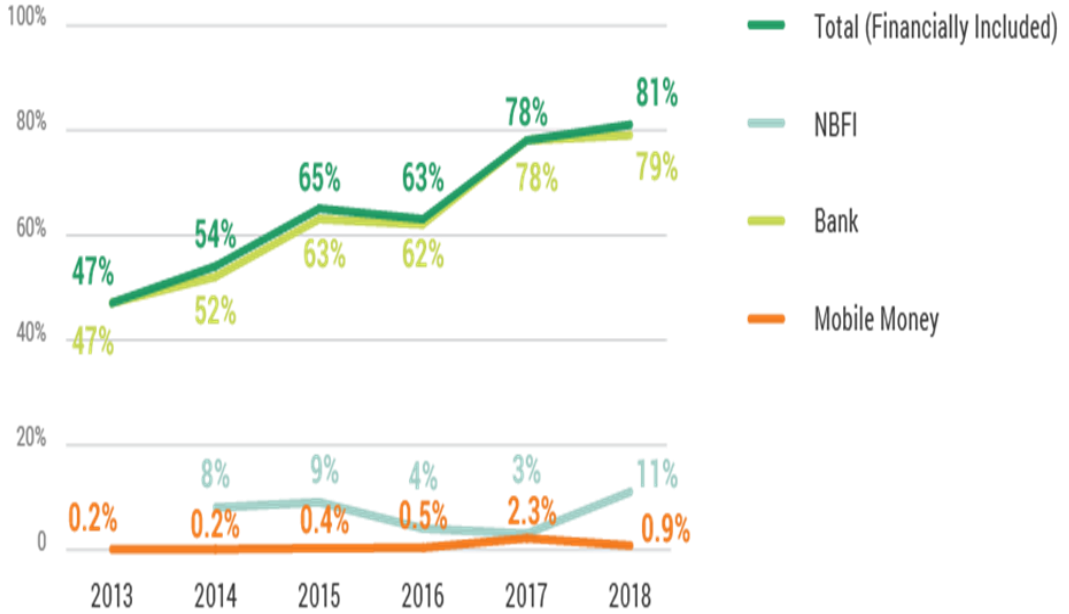
Source :fintech industry in india future of financial services,february 2020, p :32

2.4 واقع الشمول المالي في الهند و استراتيجية تعزيزه.

1.2.4 واقع الشمول المالي في الهند

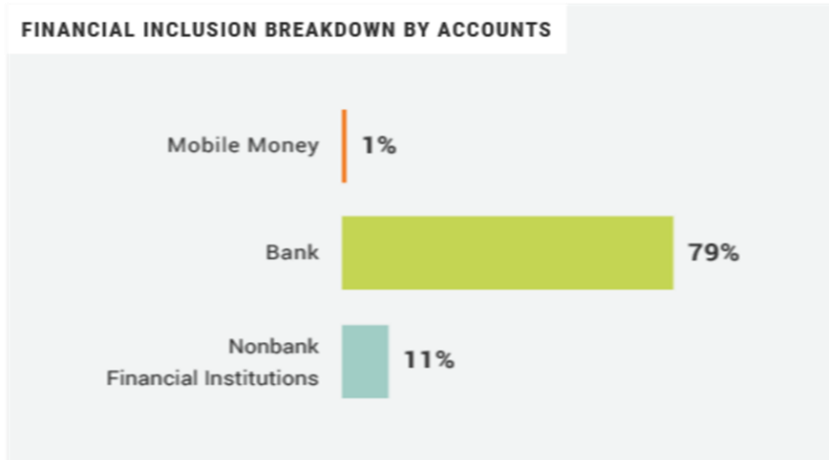
قامت الحكومة الهندية بتطبيق إستراتيجية الشمول المالي من اجل تعزيزه ، وفق مجموعة من الخطوات ،ومن بين هذه الخطوات الحرص على وضع اللوائح التنظيمية بشأن العمليات التي تقوم بها شركات التكنولوجيا المالية ، مما يزيد الوعي بشأن الإدماج المالي ، من خلال وسائط الإعلام وجعل محو الأمية المالية جزءا من المنهج الدراسي في المؤسسات التعليمية ،وهو ما ساهم في ازدياد عدد الأفراد الهندين المالكين لحسابات مصرفية بما نسبته 80% سنة 2018،(pwc, 2021) بعد ما كانت النسبة حوالي 78% و 63% سنة 2017 و 2016 على التوالي، وفي سنة 2015 بلغت النسبة حوالي 65% و في 2014 كانت حوالي 54% وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 6 : تطور الشمول المالي وفق الحسابات المصرفية خلال الفترة 2013 إلى 2018.



Source :india.financial inclusion insights from kantar,
online :<https://finclusion.org/data.finder/>.

هذا واعتبر القطاع المصرفي المساهم الأول في تعزيز الشمول المالي في الهند بما نسبته 79% سنة 2018 ، في مقابل مساهمة المؤسسات المالية غير المصرفية والتي قدرت بحوالي 11% من نفس السنة ، والشكل أدناه يوضح ذلك:
الشكل رقم 7 : توزيع الشمول المالي وفق الحسابات المصرفية .



Source :india.financial inclusion insights from kantar,
online :<https://finclusion.org/data.finder/>.

ففي 28 أوت 2014 قامت الحكومة الهندية باستخدام التكنولوجيا للانتقال من الهوية الرقمية إلى الشمول المالي من خلال إطلاق برنامج " جان دهان "، وفي اليوم الأول الذي تم فيه تنفيذه انشأت الحكومة 10 ملايين حساب مصرفي ، و منذ ذلك الحين انشأت الحكومة أكثر من 300 مليون حساب مصرفي جديد ، بالإضافة إلى حساب مجاني دون رصيد ، يوفر برنامج "دان هان " تغطية تامين ضد الحوادث تبلغ بالتقريب 1500 دولار، بالإضافة إلى تسهيلات سحب على المكشوف قدرها 80 دولار لأصحاب الحسابات بهدف تحفيز الناس للمشاركة في النظام المصرفي الرسمي.

2.2.4 إستراتيجية تعزيز الشمول المالي في الهند.

وفي الآونة الأخيرة سجل ارتفاع في عدد الأفراد الهنديين المالكين للحسابات مصرفية والتي قدرت بـ80% من إجمالي السكان، ومع استمرار الحكومة الهندية في العمل على تقديم الخدمات المالية إلى أكبر شريحة ممكنة من السكان ،نجد شركات التكنولوجيا المالية بدأت بالظهور مع أكثر من 1,300 شركة تكنولوجيا مالية ، مع استثمارات بقيمة 5,7 مليار دولار في لتكنولوجيا المالية ما بين 2014 و 2018 .وقد تمكنت الهند من الحصول على المركز الثاني في مؤشر التني العالمي للفينتك. ويمكن توضيح بنود هذه الإستراتيجية وفقا للشكل التالي(rbi) :

الشكل رقم 8 : إستراتيجية الشمول المالي في الهند من 2019 إلى 2024.



Source :National strategy for financial inclusion 2019-2024, online :
<https://www.rbi.org.in/Scripts/PublicationReportDetails.aspx?UrlPage=&ID=1154>

1.2.2.4 حصول الجميع على الخدمات المالية:

- من خلال تشجيع اعتماد المدفوعات الرقمية وقبولها، وإشراك المواطنين في النظام المالي الرسمي؛
- زيادة التوعية بالمنتجات المصرفية للمصارف التجارية المقررة؛
- التحرك نحو هيكل رقمي قائم على موافقة الزبائن بشكل دائم؛
- توفير إمكانية الوصول المصرفي إلى كل قرية تقع في دائرة نصف قطرها 5 كيلومترات بحلول مارس 2026؛

2.2.2.4 التنسيق الفعال:

- يمكن التشديد على دور التنسيق الفعال على مر السنين ، والتي انتقل فيها الشمول المالي من نموذج يقوده المصرف إلى نهج يقوده أصحاب المصلحة المتعددون، مع ظهور دور مقدمي الخدمات وشركات التكنولوجيا المالية ، بوصفهم أطراف مهمة في السعي لتحقيق الشمول المالي؛

- ينبغي أن يكون هناك تنسيق مستمر بين أصحاب المصلحة الرئيسيين ، والحكومة ، ومقدمي الخدمات المالية ، و الجهات التنظيمية ، ومعاهد التدريب على المهارات للتأكد من أن الزبائن قادرين على استخدام الخدمات بطريقة مستدامة؛

3.2.2.4 حماية العملاء و إعادة التظلم:

- إنشاء بوابة لتيسير التنسيق بين الهيئات من اجل إصلاح تظلم العملاء؛
- تعزيز آلية معالجة مظالم الداخلية لمقدمي الخدمات المالية ، من اجل الفعالية والاستجابة السريعة في الوقت المناسب؛

- تشغيل خط هاتفني مجاني مشترك للرد على الاستفسارات المتعلقة بمظالم العملاء؛

4.2.2.4 محو الأمية المالية وتعزيز التعليم:

- من خلال وضع نماذج لمحو الأمية المالية من خلال المركز الوطني للتعليم المالي ؛
- ينبغي أن تكون هذه النماذج ذات توجه محدد للجمهور المستهدف ؛

- التركيز على محور الأمية المالية إلى جانب محور الأمية المفاهيمية التي تجعل الزبائن يفهمون ليس فقط ما هو منتج، بل أيضا تساعدهم في استخدام المنتج عن طريق الأكشاك الرقمية، و تطبيقات الهاتف؛
- توسيع نطاق مراكز محور الأمية المالية، في كل منطقة من البلد بحلول مارس 2024؛

5.2.2.4 الحصول على سبل العيش وتنمية المهارات:

- الأخذ بعين الاعتبار أهمية التملك لأصحاب المشاريع الصغيرة الذين تم تضمينهم ماليا حديثا، في إطار العمل بالمنهج القائم على تقارب الجهود في المجتمع المدني، لزيادة وعيهم حول محور الأمية المالية، و المهارات الإدارية، والائتمان، حيث يجب تطويرها من خلال تنمية المهارات في مارس 2022؛

6.2.2.4 توفير باقة أساسية من الخدمات المالية:

- ضمان التنفيذ الفعال للخدمات المالية عن طريق الاستفادة من تطورات التكنولوجيا المالية؛

الخاتمة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن التكنولوجيا المالية وما تقدمه من خدمات مالية مبتكرة، وممع سهولة الوصول إليها، وبتكلفة اقل لتغطي شرائح عديدة من المجتمع، بنجدها تعتبر المساهم الأول و الرئيسي في تعزيز عملية الشمول المالي داخل اي دولة، وبعد عرضنا للتجربة الهندية من خلال عرض الإستراتيجية التي تركز عليها في تعزيز الشمول المالي وتطوير صناعة التكنولوجيا المالية بداية من العمل على فتح المجال لشركات التكنولوجيا المالية للاستثمار داخلها، و العمل على توفير بيئة الأعمال المناسبة لها، إلى التركيز على تذليل ما يقف أمامها من صعوبات في توسيع استثماراتها وعليه يمكن القول ان الفرضية التي تم وضعها صحيحة، و في الاخير قمنا بالتوصل الى مجموعة من النتائج و التوصيات نوردها فيما يلي:

- ساعدت مبادرة الهند في تبني التكنولوجيا المالية وبنوك الدفع وبنوك التمويل الصغيرة في

تحسين وصول الخدمات المالية الرسمية إلى القطاعات المحرومة اقتصاديا، من السكان و

المناطق النائية جغرافيا؛

- العمل على سن القوانين وخلق بيئة التنظيمية و القانونية الواضحة لجذب استثمارات شركات التكنولوجيا المالية كانت من اهم الاسباب المساعدة في تجسيد استراتيجية الشمول المالي في الهند ؛
- ضرورة تطوير البنية التحتية للنظام المالي ، خاصة في الدول العربية مع تحسين أنظمة الإبلاغ، وتسهيل أنظمة الضمانات ، وإصلاح أنظمة الإعسار؛
- العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال الشمول المالي، مع مواكبة تطورات التكنولوجيا المالية
- تحسين بيئة الأعمال في الدول العربية عن طريق إزالة كافة القيود التي تقف أمام استثمارات الشركات الأجنبية و المحلية الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ؛

قائمة المراجع :

1. (2016). *l'emergence des fintech, les differentes facettes d'une transformation*. france: delloite.
 2. fintech industry in india future of financial services. (2020, 2). india.
 3. india financial inclusion insights from kantar. (2021). india. Récupéré sur <https://finclusion.org/data.finder/>.
 4. pwc. (2021). Consulté le 2022, sur pwc: <https://www.pwc.in/consulting/financial-services/fintech/fintech-insights/the-fintech-route-to-greater-financial-inclusion-in-india.html>.
 5. dfgf. (fgf). *gdf. fdg: dfg*.
 6. *investindia*. (s.d.). Consulté le 22, 2022, sur investindia: <https://www.investindia.gov.in/sector/bfsi-fintech-financial-services>
 7. kalaitzakis, a. (2019). the evolution of banking: from retail to mobile banks and fintech facolta' di economiac. *in economia e gestione delle imprese*, 44.
 8. *rbi*. (s.d.). Consulté le 4 2021, sur rbi: <https://www.rbi.org.in/Scripts/PublicationReportDetails.aspx?UrlPage=&ID=1154>
 9. world bank group. (2019). *fintech driving financial inclusion*. the cambridge centre for alternative.
10. ابراهيم بلقلا، محمد صلاح ، و حسان بخيت. (2021). واقع صناعة التكنولوجيا المالية في الهند و كينيا. مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية (1)، 444.

11. احمد توفيق النعمي زهراء. (بلا تاريخ). تحليل مؤشرات الاشتغال المالي للقطاع المصرفي المالي. مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية(40)، 259.
12. بهناس العباس، حميد رسول، و بسيسة بلعباس. (2019). اسس و متطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة الى التجربة الاردنية. (2)، 213.
13. حسيني جازية . (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا(23)، 102.
14. حيزية بنية ، و ابتسام عليوش قربوع. (2018). تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية(3)، 40.
15. زهرة سيد اعمر، و دهمان بن عبد الفتاح . (2020). التكنولوجيا المالية كالية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي. مجلة التكامل الاقتصادي(1)، 66،67.
16. زينب همدي، و الزراء اوقاسم. (2019). مفاهيم اساسية حول التكنولوجيا المالية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية(1)، 404،403.
17. شرين بشرى غالي . (2019). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة(1)، 212.
18. صليحة فلاق، و سامية شاربي. (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي. مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية(1)، 302.
19. صورية شني، و السعيد بن لخضر. (2018). اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية(2)، 109.
20. علي السرطاوي. (26، 25، 10، 2020). التقنية المالية ومستقبل الصناعة المالية الاسلامية . مؤتمر ايوبي للهيئات الشرعية الثامن عشر.
21. لمياء عماني ، و وفاء حمدوش. (2017). نموذج الاعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية. مجلة العلوم الادارية و المالية(1)، 393.
22. معهد الدراسات المصرفية . (2016). نشرة توعوية .
23. مليكة بن علقمة . (2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية المصرفية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية(3)، 89.
24. نهلة ابو العز . (2021). اثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية. مجلة كلية السياسة و الاقتصاد(10)، 347.